واقع اللغة العربية وأثر المستشرقين عليها

أ . نسيمة نابي

جامعة العربي بن مهيدي، ورقلة

ملخص:لقد شكّل عصر النّهضة الحلقة الأقوى للاتصال بين الشّرق والغرب، فنشطت الصّحفوانتشرت الطّباعة، والتّرجمة، وأرسل المبعوثون إلى الغرب، وزاد اهتمام المستشرقين بالشّرق كل ذلك أسهم في تفعيل الصراع الحضاري، وقد استطاع المستشرقون بدءا من القرن التّاسع عشر وضع الفكر العربي تحت المجهر لقولبته من جديد وتكييفه وفقا للأهداف الاستشراقية؛ حيث أنّ أوّل ما تناولته دراساتهم من موضوعات هو اللّغة العربية والإسلام ثمّ توسّعوا إلى جميع دراسات الشرق وعاداته وتقاليده ولغاته،وقد كشف البحث عن خطورة مسلك بعض المستشرقين الّذين أرادوا هدم النحو العربي إلى مدرسة واحدة هي مدرسة البصرة ومن ثمّ التّشكيك في وجودها على أساس أنّها نتاج ثقافات أخرى علما أنّ اللّسانيين قد أجمعوا على أنّ علم النّحو العربي علم معياري يبحث في جوانب الصّواب والخطأ في استعمال المفردات من حيث الدلالة والبنية ولهذا نتساءل: إلى أيّ مدى أسهم المستشرقون في تقدّم الدّرسالنّحوي العربي خاصّة واللّغة العربية عامة؟وهل حقيقة حرصوا على ترقية النّحو العربي؟ وهل أضافوا إليه أم استفادوا منه؟ فماهي منجزاتهم في هذا المجال؟ وماذا لهم وما عليهم؟

مفهوم الاستشراق: لا يكاد يخرج في مجمله عن تلك الدراسات والمباحث التي قام بها الغربيون لمعرفة الشرق من جميع جوانبه، وقد اختلف الباحثون حول ماهية الاستشراق، ولذا لنأعكف في هذا الموضوع على تحليل الجوانب السّلبية أو التطرق إلى نظرة المستشرقين للشّرق بطرفيها السّلبي والإيجابي وإنّما سيتم تسليط الضوء على بعض النّقاط الأساسية في اللّغةبصفة عامة والنّحو العربي على وجه خاص.

أ-الاستشراق لغة: لقــد جــاء فــي لســان العــرب أن أصلهــا يعود إلى مادة (ش ر ق).

شرق: شرقت الشمس تشرق شروقا وشرقا: طلعت، واسم الموضع: المشرق والتّشريق: الأخذ من ناحية المشرق...، شرقوا ذهبوا إلى الشرق، وكل ما طلع من المشرق فقد شرق"[1]، إنه لم يحدد اللفظة. أما في معجم المنهل فقد ورد هذا المصطلح مع التحديد كالآتي:

جاءت لفظتا شرق ومستشرق مقابلتان للفظة الفرنسية (orient) و(orientaliste) لوصف أهل الشّرق أو الشّرقيين، و(oriental) هو الشرقي والمشرقي،(orientalisant) لوصف كلّ متأثر بالشّرق.

أمّا الاستشراق فيعبر عنها بلفظة (orientalisme) الّتي لها أيضا معنى حبّ الأشياء الشّرقية والمستشرق، أمّا العالم باللّغات والآداب الشّرقية هو (orientaliste)"[2]، فهذا المفهوم أقرب نوعا ما إلى ما آل إليه علماء اللّغة العرب المحدثون، حيث يميل أغلبهم إلى أعمال المستشرقين وبالخصوص في مجال اللّغة حيث ينتصرون للغرب من حيث معالجة قضايا اللّغة ويتنكرون للتراث اللّغوي العربي وبالخصوص ما يرتبط بطرائقهم في تناول العربية ودراستها في ضوء مناهجهم.

اصطلاحا: أمّا مفهوم الاستشراق اصطلاحا، فقد تباينت التعريفات واختلفت إلا أنّه لم يتم التّوصل إلى إعطاء تعريف شامل وجامع ومانع، إذ عرفه أحمد سمايلوفيتش (Smillovic)بأنه "التبحر في لغات الشرق وآدابه"[3] أي التدقيق فيها والتعمق فيها وهو ما ذهب إليه أحمد حسن الزيات في تحديده لمفهوم الاستشراق قائلا: هو "دراسة الغربيين لتاريخ الشرق وأممه ولغاته وآدابه وعلومه وعاداته ومعتقداته وأساطيره"[4]، في قالب يبرز المفهوم الغربي ويخفي ما عداه، وهنا تكمن خطورة عمل المستشرقين وأبحاثهم، أما من الغربيين فقد عرفه جويدي قائلا: "بأنه

التعمق في درس أحوال الشعوب الشرقية ولغاتها وتاريخها وحضارتها"[5]، في حين (IgnazioGuidi)يحدّده إدوارد سعيد(Edward Saïd)بأنه: "نمط من الإسقاط الغربي على الشرق وإرادة السيطرة عليه"[6] أي إنّه ركز في تحديد مفهومه للاستشراق على الجانب السّياسي.

أمّا فيما يخصّ تحديد مصطلح "المستشرق" فإنّه تم تحديده كالآتي: "هو عالم متمكن من المعارف الخاصّة بالشرق ولغاته وآدابه"[7]، أي الباحث المتمكن من فهم أي ظاهرة، وقادر على سبر أغوارها والوصول إلى أسرارها، وقد ذكر المستشرق رودنسون(Maxime Rodinson) أن "كلمة مستشرق ظهرت في اللّغة الإنجليزية نحو عام 1779، كما دخلت كلمة الاستشراق معجم الأكاديمية الفرنسية في عام 1838، وفيها تجسدت فكرة نظام خاص مكرس لدراسة الشرق"[8] أي إنّ المشرق هو كلّ دارس لإحدى الثقافات الشرقية، في حين الاستشراق هو التّخصص في فروع المعرفة المتصلة بالشّرق.

ومن أبرز وأهم أعلام المستشرقين الّذين ركزوا اهتماماتهم على دراسة اللّغة العربية من خلال الرّجوع أو اعتمادهم التراث اللّغوي العربي منطلقا أو ركيزة لهم عبر مصادره،إلى جانب التّرجمة نذكر منهم: فلايشر HeinrichLeberecht (Fleischer)1888، وإيفالد:(Ewald. Wagner) 1875، ونولدكه (TheodorNoldeke)1930، يوهان فوك: (Johann Fuck)1974، شاده (A,schaade)1952، براجستراسر1933 (bergstrasser)، وبروكلمان(carlbrockelmann)1956... وغيرهم، وهم من المستشرقين الألمان الّذين بذلوا جهدا معتبرا من خلال ترجمة التّراث اللّغوي العربي إلى الألمانية.

ومن المستشرقين الفرنسيين سلفستر دي ساسي (Silvestre de Sacy) الّذي اشتغل حول قواعد اللّغة العربي، منذ النصف الأوّل من القرن التّاسع عشر، مع اختلاف وتنوع أهداف كلّ منهم، حيث فيه من جاء منهم إلى بلاد الشّرق بأهداف

علمية وخلّف أثرا في شتّى المجالات اللّغوية والأدبية والدينية، ومنهم من له هدف سياسي،استعماري والّذي لا يمكن أن نغفل عنه هو أنّ الاستشراق كان ولا يزال يهتم بالشّعوب الشّرقية، حيث عرف تطوّرا مسّأدواته وموضوعاته وبالخصوص حتى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وشمل ذلك الدّراسات الأدبية واللّغوية، إذ ركزوا أوّل الأمر على دراسة الفصحى متأثرين بالتّراث اللّغوي العربي مع التركيز على اللّهجات العربية القديمة ونصوصها، ثمّ تحولت نظرتهم إلى الدّرس اللّغوي العربي وانكبوا على وصف العربية على نمط أو نهج النّظريات اللّغوية الغربية في ظل الفصحى المعاصرة بالخصوص بعد التغير والتطور الذي عرفه الجانب التعليمي على الساحة اللغوية وفق منهج علمي دقيق امتاز بـــ"الدقة والنزاهة وعدم التعصب والموضوعية"[(9)] سعيا إلى توصيف تراثنا النحوي وصفا جديدا إذ ركزوا اهتمامهم على معاني المفردات وفهم أسرار التركيب وبالخصوص مع النص القرآني على أساس أنّ الجهود الأولى "نشأت مختلطة ومتداخلة مع الدّراسات القرآنية"[(10)] فعرف بذلك النّحو والمعجم تطورا كبيرا ومتزامنا يتماشى مع النظرة اللّغوية الحديثة غير أنّ تطور هذين المجالين "تطور مدين إلى عبقرية العربية"[(11)] على أساس أن معظم أعمالهم في مجال النّحو تمحورت حول دراسة الأساليب النّحوية؛ أي ما كان يعرف لدى القدامى بعلم المعاني الذي أسهب فيه نحاة العرب القدامى دراسة وتحليلا، بمعنى أنّ تلك الدّراسات أصيلة في الدّرس اللّغوي العربي الحديث نابعة عن ما توصل إليه العرب.

لقد تطور الدّرس اللّغوي تطورا ملحوظا في مناهجه وأساليب بحثه، حيث أفادت العربية من الجهود الاستشراقية، لكن في إطار محدد إذ فيها ما يؤخذ ومنها ما يرد، إذ كان الهدف من وراء هذه الدّراسات الاستشراقية إخضاع الشّعوب المستعمرة، وقد اتسعت مجالات الاستشراق وبالخصوص مع القرن التاسع عشر إذ انصب الاهتمام على الفكر العربي الإسلامي بمحاولة قولبته من جديد، وتنوعت

دراسة المستشرقين إذ مسّت معظم مجالات الأدب العربي من شعر، ونثر مقامات... وغيرها، كما اهتموا بدراسة اللّهجات واللّغات في البلاد العربية وبالخصوص مجال النّحو العربي وتعليم قواعد النّحو، فانهالوا على التّراث اللّغوي العربي بالدّرس والتحليل وإبراز المآخذ، وفي مجال النحو بالتحديد شككوا في أصالة النحو العربي، واتسامه بالغموض سواء ما تعلق بتقديم المادة أو، والتأثر بالمنطق الأرسطي وغير ذلك متناسين أن التراث اللغوي العربي يمثل منجزا عربيا وإسلاميا متميزا، وخير دليل على ذلك كثرة دارسيه، ومما زاده حضورا تفسيره لظواهر العربية وتقعيده لها باتساق كبير لذا سنحاول رصد بعض آراء المستشرقين المتعلقة بمجال النحو العربي والتي تم تسليط الضوء عليها من قبل اللغويين المحدثين متأثرين في ذلك بالمستشرقين، والتي كانت أو عادت على اللغة العربية بالخير الكثير، وهي كالآتي:

1-التشكيك بأصالة النحو العربي: رغم ارتباط نشأة النحو بالدّراسات القرآنية لأجل حفظ القرآن الكريم من اللحن والخطأ إلا أن بعض المستشرقين شككوا في أصالته بدعوى أنّه تأثر بالفكر اليوناني عن طريق ترجمة الكتب اليونانية إلى العربية، علما أنّ القواعد النحوية العربية وضعت بأيدي القراء الأوائل قبل عملية الترجمة، لان هذه الأخيرة بدأت مع أواسط العصر العباسي، وانساقت وراء آرائهم ثلة من علماء اللّغة المحدثين أقرّوا بأنه فيه جوانب معينة تصل النّحو العربي بمنطق أرسطو نحو القياس والتعليل واستخدام المقولات...الخ ولقد فنّد رأيهم عبده الراجحي قائلا: "... هذه العناصر المحددة الّتي تختص بالدّرس النحوي اختصاصا مباشرا... التعريف عندهم لا ينطبق على التعريف الأرسطي ولا يظهر من كتاباتهم أنهم كانوا على معرفة قوية، ودليل ذلك، أن كتاب سيبويه نفسه يكاد يخلوا من التعريف على وجه العموم"(12)، ونتبين ذلك من تقسيم الكلم عند القدامى.

تقسيم الكلم عند القدامى: يكاد يجمع النحاة القدامى على أن الكلم في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وقد جاء ذلك على لسان كل من سيبويه الكسائي، الفراء، المبرد، الزجاج، ابن السراج، والزجاجي والفارسي، والرمان ابن فارس، البطليوسي، الزمخشري، ابن الأنباري، ابن يعيش، ابن الحاجب، ابن عصفور، ابن مالك، الرضى الأستر باذي، ابن هشام، ابن الضائع والسيوطي...الخ، غير أنه هناك من أضاف إلى الاسم والفعل والحرف قسما رابعا هو اسم الفعل وسمي بـــــــ"الخالفة"، لقد اختلف النحاة في تحديد أقسام الكلام باختلاف الأسس الّتي رعاها كلّ منهم في التقسيم، حيث هناك من اعتمد الأسس الشّكلية، وفيهم من اعتمد الأسس الوظيفية أو ما يقابل عند المحدثين المعاني الوظيفية، ومنهم من جمع بينهما.

تحديد الاسم وعلاماته عند القدامى: سيبويه: لقد اكتفى بالتمثيل له قائلا: "...فالاسم: رجل وفرس وحائط"[13]، وهذا الأساس شكلي، لكن فيه من ذكر عن سيبويه أنه قال: "الاسم هو المحدث عنه"[14]، وهو في هذا قائم على المعنى الوظيفي، في حين أن المبرد أقر هو الآخر بأنّ "الاسم ما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمر وما أشبه ذلك..."[15]، أخذا في ذلك الشكل أساسا له وميزه بانه تدخل عليه حروف الجرّ وإن لم يكن كذلك فهو ليس باسم.

وقال الكسائي"الاسم ما وصف" قد استند في ذلك إلى أساس وظيفي أما ابن سراج قال: "الاسم ما جاز أن يخبر عنه نحو قولك: عمر ومنطلق وقام بكر... والاسم قد يعرف أيضا بأشياء كثيرة منها: دخول الألف واللّام اللّتين للتعريف عليه نحو الرجل والحمار والضرب والحمد...[16] فيتجلى من خلال ما قاله أنه اعتمد على الدور الوظيفي الّذي يتميز به الاسم في التركيب الكلامي.

أما الفارسي قال: "إن ما جاز الإخبار عنه فهو اسم... والاسم الدال عن معنى غير عين"[17]، وذكر أنّه فيه علامات يعرف من خلالها «جواز دخول الألف واللاّم

عليه ولحاق التنوين له" ومن خلال مفهومه هذا يتضح أنّه اعتمد الجانب الوظيفي والشّكلي.

نلاحظ إذن اختلاف النحاة في وضع أو تقديم مفهوم محدّد للاسم وكما اختلفوا في وضع علامات تميّزه عن غيره من أقسام الكلم.

تحديد الفعل وعلاماته عند النحاة: لقد عرّف سيبويه الفعل على أنه "ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء" وقسّمه إلى: ماض، مضارع وأمر قائلا: "... وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[18]، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا:اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يقبل ويذهب ويضرب ويقتل، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن..."[19].وقد قال سيبويه على لسان ابن فارسي قائلا: "... وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبينت لما مضى، وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فيقال لسيبويه: ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أن (ليس، وعمى، نعم وبئس) أفعال، ومعلوم، أنها لم تؤخذ من مصادر، فإن قلت: اني حددت اكثر الفعل، وتركت أقلّه، قيل لك إن الحد عند النظار ما لم يرد المحدود ولم ينقصه ما هو له... وقال قوم: الفعل ما امتنع من التثنية والجمع، والرّد على أصحاب هذه المقالة أن يقال: أن الحروف كلها ممتنعة عن التثنية والجمع وليست أفعالا...

وقال قوم: الفعل ما حسن فيه (أمس) و(غدا) وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم لأنهم يقولون: أنا قائم غدا كما يقولون: أنا قائم أمس والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أن الفعل ما دل على زمان، كخرج ويخرج، دلنا بهما على ماضي ومستقبل..."[20]، نتبين من خلال قوله هذا: "إنّه عارض سيبويه باعتباره (ليس وعسى، نعم وبئس) أفعالا، وارتضى قول الكسائي رغم أنه أهمل دلالة الفعل على الحدث، وهو أمر أساسي في تحديد الفعل.

كما عقب ابن فارس على القوم القائل بأن الفعل ما حسن فيه (أمس) و(غدا) على أساس أن ذلك لا يستقيم لدى البصريين لأنهم يقولون: أنا قائم غدا، باعتبار صيغة(فاعل) عندهم من الأسماء...الخ.

تحديد الحرف وعلاماته عند القدامى: لقد ذكر سيبويه أن "...الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ومثل ذلك تم وسوف وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها"[(21)].

وقال الزمخشري: "الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه"[(22)].

بدليل أن هذا التقسيم قد استمر واستقر في النحو العربي، وقد اعترف بأصالة النحو العربي بعض من المستشرقين ومنهم اينوليتمان(Litmann)قائلا: "...كما تنبت الشّجرة في أرضها، كذلك نبت علم النحو عند العرب"[(23)]، أمّا من جانب الاهتمام بالبنية الشّكلية للجملة، فيمكننا القول أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أوّل من نهج هذا النهج، ونحا نحوه تلاميذه أمثال سيبويه والكسائي.... وغيرهما إلى غاية عبد القاهر الجرجاني الذي عمد استنباط القواعد من علاقة التركيب بالمعنى.

لذلك نتبين من خلال دراسته:

أ- إن التعبير بالاسم غيره بالفعل.

ب- التقديم والتأخير ظاهرة شكلية تتصل بالبناء العام للجملة.

ت- النظر في التعريف والتنكير.

ث- ظواهر الحذف، التكرار والاقتصار والإظهار، تعتبر من المعاني النحوية.

إنّ فكرة التعليق لديه يمكن أن تكون بديلا عن فكرة العامل النحوي باعتبار أنها تجسد العلاقات السّياقية بين أجزاء التركيب الكلامي (الإسناد، التخصيص، النسبة التبعية والمخالفة) هي قرائن التعليق المعنوية، (الإعراب، الرتبة، الصيغة، التضام الربط، المطابقة،) هي قرائن التعليق اللفظية.

قضية الإعراب: لقد اهتم النحاة العرب بقضية الإعراب اهتماما بالغا، نظرا لرفضهم اللّحن، ولأدل على ذلك تلك المناظرات التي قاموا بها، وألفوا فيه كتبا إلى جانب ارتباط العروض بالإعراب وغير ذلك مما يثبت أصالة الإعراب عند العرب، أما النحاة فقد ركزوا عليه نظرا لما له من دلالة في توضيح المعنى وتمييز المعاني وإزالة الإبهام، قال الزجاجي بهذا الشأن "إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها دلالة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[(24)] أي من خلال الإعراب يمكننا التمييز بينها.

لقد تناول المستشرقون هذا الموضوع منكرين دور الإعراب، ودعا أهل التيسير فيما بعد إلى إلغائه متأثرين بآراء المستشرقين بحجة أن لهجات الحديث عند العرب كانت منذ أقدم عصورها غير معرية، أي خالية من مظاهر الإعراب، فأقروا بذلك بصعوبة النحو العربي بسبب الإعراب، وأنه موجود فقط في لغة الآداب شعرها وخطابتها ونثرها، وعلى رأسهم المستشرق اليهودي كوهين قائلا:- بما معناه- إن هذه القواعد المتتبعة والدقيقة من الصعب جدا مراعاتها في الحديث، وربما يتعذر تطبيقها لأنها تتطلب قدرا كبيرا من الانتباه، وملاحظة عناصر الجملة وعلاقاتها بعضها ببعض ولا يمكن مراعاة ذلك في لهجات الحديث، لأن لهجات الحديث تميل إلى السهولة، وتتوخى اليسر، وتؤثر الإيجاز وعلى إثر هذه الدعوة للمستشرقين حول صعوبة الإعراب وضرورة تركه، قامت محاولات عديدة لتيسره وتقريبه من الناشئة ،منتقدين المنهج الّذي اتبعه النحاة قديما لدراسة الظواهر النحوية ناشدين تناول النّحو العربي وفق قراءة لسانية جديدة، ورغم أن هذه المحاولات عرفت اضطرابا، حيث أن قسما منهم اتّبع النحاة القدامى وحاول بناء فكرة جديدة اعتمادا على نتائجهم، وقسم منهم خالفهم، فلم يأبه بما توصلوا إليه واتّخذوا الدّرس اللّساني الحديث بديلا عن دراساتهم إلا أنها أثمرت في كلّ الأحوال، وعادت بما هو أفضل

بالنسبة للغته العربية دراسة وتحليلا، وعلى سبيل المثال نجد إبراهيم أنيس ينكر أن تكون للحركة الإعرابية دلالة باعتباره إيّاها مجرّد وسيلة تساعد المتكلم على وصل الكلام بعضه ببعض، لذلك اعترف أو أقر بوجود مستويين من مستويات اللّغة: مستوى معرب وهو الّذي اهتم به النّحاة، ومستوى غير معرب يستعمله عامة الناس،أو عامة العرب قائلا: "فالإعراب كما نعرفه لم يكن إلا مسألة مواضعة بين الخاصة من العرب ثم بين النحاة من بعدهم، ولم يكن مظهرا من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب"(25) وهذا هو شأن اللغة العربية في عصرنا هذا.

لإثبات أهمية الإعراب ومكانته قال أحمد مختار عمر "وحتّى ضبط المصحف بالشّكل يعدّ في حقيقته عملا دلاليا لأن تغيير الضبط يؤدي إلى تغيير وظيفة الكلمة وبالتالي إلى تغيير المعنى" بمعنى أن وظيفة علامات الإعراب في الدلالة لا تغني عن السّياق والتّنغيم وبقية القرائن.

لقد أصبح تحليل المحدثين للجملة يعتمد على الدراسة الوصفية للجملة ومعرفة دور هذه العناصر في المعنى، بحيث أصبح تفسير الظواهر النحوية يقوم على أساس وضعي، فتبين الباحثون في علوم اللّسان أن النحو ليس هو الإعراب إذ النحو أشمل وأعم من الإعراب وأنه "دراسة للعلاقات التي تربط بين العناصر اللسانية في الجملة الواحدة مع بيان وظائفها"(26) بعد أن تأخذ الكلمة موقعها من الجملة محققة سلامة البنية الشكلية قياسا على ما هو عند العرب.

الاختلاف في منهج القياس: من المآخذ التي وجهها المستشرقون في البحث اللغوي العربي مسألة الاختلاف في منهج القياس لدى النحاة القدامى سواء مع نحاة البصرة متقيدة "بالقياس على المطرد الغالب في السماع"(27) أو الكوفة التي توسعت في القياس لتشمل القياس على القليل والكثير والنادر والشاذ، حيث أقرّوا بأن القياس صعب النّحو العربي مما دعا ببعض دعاة التيسير إلى إنكاره ولكن مع تطور الدرس اللغوي الحديث وبالخصوص مع دي سوسير، حيث أخذ القياس في دراسته

للغة حظا وافرا، وبعد تصريحه بوجود "القياس في اللغة وأكد أهميته وجدواه في إنماءاللغة والحفظ"[28] وبيانه أثره في دراسة اللغة، فطن بعض اللغويين المحدثين وأعادوا النظر في القياس النحوي العربي لدى القدامى، وقد استخلص بعض منهم أقساما أخرى من القياس لدى القدامى واحتمالاته منها حمل غير المنقول على المنقول من اللغةومنها قياس المشابهة في الأحكام، والقياس المجازي لدى الفقهاء"[29]، هذا فضلا عن القياس اللّغوي أو الاستعمالي والقياس النحوي وقياس الأحكام، فتدركوا بذلك أن القياس اللغوي هو تطبيق للنحو وليس نحوا وهو كما حدّده إبراهيم أنيس بأنه "مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي، وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية"[30] ومن خلاله يتكسب الطفل اللغة في صغره أو في مرحلة الطفولة نظرا لتمتعه بملكة فطرية تجعله قادرا على "أن يكتسب اللغة التي يسمعها من حوله بواسطة استضمار نظامها وتشرب طرق تركيبها حين يشرف من عمره على السنة الثالثة يكون قد استضمر كلّ التراكيب الأساسية لهذه اللغة"[31] وقد قسّم النحاة القياس إلى ثلاثة أقسام:

1-قياس العلة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق الحكم عليها في الأصل مثال ذلك حمل نائب الفاعل على الفاعل بعلةالإسناد.

2-قياس الشبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، غير العلة الّتي علق عليها الحكم في الأصل مثال ذلك إعراب المضارع لأنه أشبه بالاسم.

3-قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم ويفقد المناسبة في العلة مثال ذلك تعليل بناء "ليس" بأنها فعل جامد.

الاهتمام بالسّياق: لقد اهتم العرب القدامى بالسياق اهتماما بالغا، حيث أدركوا أن المعاني تتعدد بتعدد احتمالات القصد منها، فكانوا السباقين زمانا إلى إدراك تأثير العناصر السياقية في معنى التركيب ودلالته، إذ تعتبر حديثا مسألة أو قضية السياق أساس الدرس اللغوي عند المحدثين الغرب أو العرب، ولكن الذي أخذه المستشرقون عن درس السياق لدى القدامى هو أنهم لم يضعوا تطبيقاتهم في إطار نظرية متكاملة المعالم.

لقد كان أثر السياق بارزا عند النحاة القدامى من خلال الشواهد النحوية، وكذا ما أطلقوا عليه الحال أو الحال المشاهدة حيث تعرضوا لأطراف الموقف اللغوي نحو: متكلم، متخاطب وموضوع الحديث بينها، والعلاقة بينهما، وإذا كان من السياق اللغوي النظر في ترتيب العناصر اللّغوية داخل التركيب وما يترتّب عن ذلك من دلالات، فإن لسيبويه الريادة في ذلك حيث درس التعابير في حالة تفاعلاتها الحيوية الخطابية على أساس أن وظيفة التواصل والإفهام هي الأساس التي بنى عليها النحاة قواعدهم وتحليلاتهم، ونسوق على سبيل المثال الآتي: قال طرفة بن العبد:

ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد

الشاهد فيه: حذف المبتدأ بعد (لكن) ضرورة، والتقدير (ولكن أنا متى يسترفد القوم أرفد) ووجهوه بأن (لكن) تشبه الفعل فلا تدخل عليه، وبيان كونها داخلة عليه أن (متى) منصوبة بفعل الشرط والفعل مقدم في الرتبة عليه والفارسي يرى أن المشبه بالفعل هو (لكن) المشددة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء.

ووقوع الجملة الشرطية بعد (لكن) جائز لأنه لا يغير معنى الجملة إذ يجوز الإضمار فيها كما يجوز في (إذا). قال زهير بن أبي سلمى:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتمو وما هو عنها بالحديث المرجم

الشاهد فيه (هو عنها) فالضمير –هو-ليس عائدا على الحرب لأنه دال على مذكر والحرب مؤنث ولكنه كناية عن: الحديث، والعلم أو القول ويؤيد ذلك إخباره عنه بقوله: بالحديث المرجم أي المظنون والتقدير.

وليس الحديث عن الحرب بالحديث المضنون.

ويرى النحاة أن الحرف والضمير يعملان في الظرف والجار والمجرور فقول زهير في هذا الشاهد: (عنها) متعلق بـــــــ (هو) أي ما حديثي عنها. قال الأعشى:

لا تنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

الشاهد فيه قوله: (كالطعن) حيث إن (الكاف) اسم لا حرف لأنها بمعنى (مثل) وهي اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيه (ينهى) والتقدير (ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن) فهي بمنزلة (مثل)لأنها فاعل (ينهي) ولا يصح أن يكون الفاعل حرفا كما أنها في موضع رفع بإسناد الفعل إليها. وقيل فيه أيضا: أن الفاعل ههنا موصوف محذوف والتقدير: (ولن ينهي ذوي شطط شيء كالطعن) ثم حذف الموصوف (شيء) وهذا الرأي ضعيف لأنه لا يصلح حذف الموصوف إلاّ حيث يجوز إقامةالصّفة مقامه بحيث يعمل فيه عامل الموصوف والموصوف ههنا فاعل والصفة جملة، فلا يصح حذف الموصوف فيها وإسناد الفعل إلى الجملة لأن الفاعل لا يكون إلا اسما محضا.

والمبرد استشهد بهذا البيت على أن (الكاف) اسم بمعنى (مثل) إلاّ أنّه جعلها صفة للفاعل المحذوف والتقدير عنده (ولن ينهي ذوي شطط شيء مثل الطعن).

أمّا البغدادي فيرى أنه يجوز أن تكون (الكاف) حرف جر وتكون صفة قامت مقام الموصوف تقديره (بن ينهي ذوي شطط شيء كالطّعن) فشيء هو الفاعل المحذوف، و(الكاف) حرف جر صفة لشيء لأنّ شيئا نكرة والنكرات قد توصف بحرف الجرّ.

وقد أحسن تمام حسان استثمار هذه الفكرة من خلال ظاهرة تظافر القرائن، الّتي جعلها قسمين قرائن لفظية وقرائن معنوية، بالخصوص القرائن اللفظية كون هذه الأخيرة تسهّل لنا التعرف على أبواب النّحو، وتيسرفهم القرائن المعنوية، وتشمل ما يأتي [(32)]:

العلامة الأعرابية: إذا أولاها القدامى أهمية خاصة.

الرّتبة: يتم النظر من خلالها ترتيب أجزاء السّياق، إذ يدل موقع كلّ منها على الآخر من حيث المعنى.

مبنى الصيغة: حيث إن الصيغ الصرفية تنبئ عن تلك العلاقات السياقية.

الرّبط: تعيين على فهم الجملة بتحقيق الربط بين أجزائها من ذلك مثلا: عود الضمير.

التّضام: وهو استلزام أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصرا آخر.

الأداة: وتؤدي بالحرف، ووضعت أساسا للدلالة على المعاني الصرفية.

النغمة والتنعيم: أي الإطار الصوتي الذي يقال به الجملة في السياق.

القرائن الحالية: وهذه مستمدة من ظروف أداء المقال، حيث عمد من خلالها بيان أسس العربية وهي:

- معاني نحوية عامة.
- معاني نحوية خاصة: فاعلية، مفعولية، إضافة.
- علاقات رابطة: إسناد، تخصيص، نسبة، تبعية.
- قرائن صوتية وصرفية.

وهناك علاقات سياقية أي قرائن معنوية، وقرائن لفظية وهما يشكلان التعليق النحوي أي الإعراب، هذا بالإضافةإلى جهود عبد القاهر الجرجاني، حيث عكس من خلال نظريته معاني النحو، فتنوع أساليبه وتعدد طرائقه، هي موضوع الدراسة النحوية، وهو ما تعنى به الدراسات اللغوية الحديثة إذ عكس نظرة النحاة الذين

جعلوا الأجزاء التحليلية من التركيب الكلامي وقد قال تمام حسان بهذا الشأن "ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل إن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى علم المعاني حتى إنه ليحسن في رأي أن يكون علم المعاني قمة الدّراسات النّحوية أو فلسفتها إن صح التعبير"[33]، وفيما يخص أقسام الكلم عند الجرجاني فهو يراها "اسما وفعلا وحرفا"[34] لكنّه أورد الأقساماالأخرى فيما يبدو في حديثه عن معاني التعليق التي أوردها، وإن لم يصرح بذلك ومن خلال دراسته لنظرية النظم يمكننا القول بأنه:

- النظم في نظره هو وضع الكلام بحسب ما يقتضيه علم النّحو.
- ضرورة مراعاة قوانين النحو وأصوله ومناهجه لغرض تحقيق القصد من نظم المعاني النحوية.
- نظم المعاني النحوية قائم على المباني الصرفية التي تشتمل عليها اللغة.
- النظر في اختلاف المباني قصد ملاحظة الفروق الشّكلية والوظيفية بينها مثل وجوه الخبر، الشرط...الخ.

خاتمة:من النتائج المسجلة في الدراسة نذكر:

إسرافبعض مثقفينا بإعطاء مصداقية عظيمة للنتاج العلمي والفكري الاستشراقي على حساب الفكر اللغوي العربي مما صعب التعامل مع التراث اللغوي العربي.

هيمنة الاهتمام بالشكل، مما دعا اللغويين العرب إلىإعادة تقسيمهم للكلمة العربية متأثرين في ذلك بالنظريات الغربية.

احتفاظ اللغة العربية بنظام الإعراب: نظرا لأهميته وأثره في اللغات، ففنّدوا بذلك الفكرة القائلة ضرورة التخلي عن الإعراب على أساس أن النحاة القدامى قد

اختلقوه، حيث صنفت الحركة الإعرابية ضمن التحليل الصرفي، باعتبارها لاحقة صرفية لدى بعض المستشرقين.

إبراز الإعراب لجوانب مختلفة وقع عليها الاهتمام في البحث اللغوي الحديث أبرزها:

-الشّكل والدلالة: ويبدو بارزا من خلال دوره الشكلي والدلالي في الجملة العربية.

-توضيح المقاصد: من خلال دوره في وظيفة التفاهم وغيرها من جوانبه المختلفة.

-بيان مدى أهمية القياس في الدرس اللغوي العربي، حيث ميّزوا بين الدخيل في دراسة القياس، وبين ما يمثل نظام العربية القائم على الاستقراء، فميزوا بذلك بين القياس النحوي والقياس اللغوي.

-الاهتمام بالوظائف النحوية في التركيب ليس بشيء جديد ابتكره المستشرقون، إذ هو موجود في كل اللغات، ويتجلى ذلك من أقسام الكلم التي هي علامات مقيدة بالتأليف مع غيرها بمراعاة العلاقات التركيبية.

-اهتم العرب بالسياق بمختلف عناصره ومستوياته ومحدداته باعتباره وسيلة إجرائية فاعلة لتقييد المعنى وتقصي مواطن الدلالة، حيث أسس النحو العربي وأحكامه على غرض الإفادةإذ جعلوا من الاسم والفعل عمادين للحديث، وما يجري بين المتكلم والمخاطب الذين يتداولان الخطاب بقصدية تامة.

-إنّ كل الخطابات اللّسانية لم تستطع بلوغ عمق النظر النحوي، ولعلّ أبرز مظاهر التّعامل الانتقائي أو الإسقاطي مع الخطاب التراثي هو مجال النّحو وحدوده العلمية والمعرفية.

-ينبغي عرض الموروث اللّغوي العربي في ثوب جديد الشكل أصيل المضمون، دون أن يكون هناك فجوة بين القديم والحديث أو تعصب لأي منهما.

- لقد أثبت المستشرقون أنفسهم أصالة النحو العربي وعلى رأسهم جرار تروبوا.

الهوامش:

1- ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، بيروت: 1990، دار صادر، مادة "شرق".

2- سهيل إدريس، المنهل: قاموس فرنسي عربي، دط، 2004، دار الكتاب، ص850

3- أحمد سمايلوفتش، فلسفة الاستشراق وآثرها في الأدب العربي المعاصر، ط1، القاهرة:1998 دار الفكر العربي، ص23.

4-أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، ط4، مصر: 1997، دار المعرفة، ص378.

5- أحمد سمايلوفتش، فلسفة الاستشراق، ص24.

6- إدوارد سعيد، الاستشراق، تر: كمال أبو ديب، ط7: 2005، مؤسسة الأبحاث العربية، ص120.

7- يحي مراد، أسماء المستشرقين، ط1، بيروت: 2004، دار الكتب العلمية، ص6.

8- مكسيم رودنسون، صورة العالم الإسلامي في أوروبا، ط1، 1970، دار الطليعة، ص74.

9- أحمد محمود هويدي وآخرون، الاستشراق الأماني تاريخه وواقعه وتوجهاته المستقبلية، ط1 القاهرة، 2000، ص101.

10- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ط1، بيروت: 1979، دار مكتبة الحياة، ص78.

11- محمد زهير السنهوري وآخرون، تراث الإسلام، ط1، الكويت: 1988، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ج2، ص8-9.

12- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ط1، بيروت: 1986، دار النهضة العربية، ص72.

13- الكتاب، ج1، ص12، تح: عبد السلام محمد هارون.

14- احمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص82.

15- المقتضب، ج1، ص3، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ص24.

16-المقتضب، ج1، ص3، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ص25.

17- احمد بن فارس الصاحبي، ص49.

18- بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ألفية، ابن مالك، تح" طه محمد الزباني، ط1، القاهرة 1965، ص15.

19- الكتاب، سيبويه، تح: محمد هارون، ج1، ص2.

20- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، دط، 1910هـ، نشر المكتبة السلفية، ص52.

21- الكتاب، ج1، ص12

22- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، ط2، بيروت، نشر دال الجيل، ص283.

23- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، ج2، ص292.

24- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ط3، بيروت: 1979، دار النفائس، ص97.

25- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط3، القاهرة، 2003، مكتبة الانجلو مصرية، ص76.

26- محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، ط1، القاهرة: 2001، دار غريب للطباعة ص167.

27- براجستر، تطور الدرس النحوي، رمضان عبد التواب، ط2، القاهرة، 1997، مكتبة الخانجي، ص27.

28- فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنة العامة، تر: صالح الرمادي وآخرون، طرابلس، دار العربي للكتب، ص259.

29- محمد عاشور الشويخ، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ط1، نيغازي: 1983 دار الجماهير، ص121.

30- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط2, مصر: 1978، مكتبة الانجلو مصرية، ص9.

31- تماما حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكراللغوي عند العرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، ص17.

32- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط3، القاهرة: 1998، عالم الكتب، ص339 (بتصرف).

33- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص18.

34- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص2.